



الجُمُورِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
وزارَةُ المَالِيَّةِ
الوزير

قرار رقم: ١/٩٤٣
تاريخ: ٢٠١٩/٧/٣١

تحديد دقائق تطبيق أحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠١٩)

إن وزير المالية،
بناءً على المرسوم رقم ٤٣٤٠ تاريخ ٢٠١٩/١/٣١ (تشكيل الحكومة)،
بناءً على أحكام القانون رقم ٥٢٥ تاريخ ٢٠٠٣/٠٧/١٦ (تمليك عقارات المصلحة الوطنية للتعمير الملغاة).
بناءً على المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة
لعام ٢٠١٩) لا سيما الفقرة الرابعة منها،
بناءً على اقتراح مدير المالية العام،
وبعد إستشارة مجلس شوري الدولة (الرأي رقم ٢٠١٩-٢٠١٨/٥٩٧ تاريخ ٢٠١٩/٩/١١)،

يقرر ما يأتي:

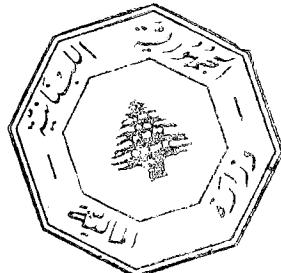
المادة الأولى: يحدد هذا القرار دقائق تطبيق أحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٤ الصادر في ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠١٩) المتعلقة بإعفاء الأبنية التي تمت إشادتها من قبل الغير على العقارات التي تملكها المصلحة الوطنية للتعمير الملغاة والمنقلة إلى المؤسسة العامة للإسكان من ضريبة الأملك المبنية.

المادة الثانية: ثُغى من ضريبة الأملك المبنية التي تمت إشادتها من قبل الغير على العقارات التي تملكها المصلحة الوطنية للتعمير الملغاة، والمنقلة إلى المؤسسة العامة للإسكان من ضريبة الأملك المبنية، ابتداءً من تاريخ تشبيدها وإلى حين قيد الملكية بأسماء هؤلاء الغير على الصناف العينية للعقارات، دون الأخذ بعامل مرور الزمن، ودون وجوب تقديم أي طلب للإعفاء، على أن ثُغى من الضرائب المسددة حقاً من حقوق الخزينة لا يمكن تنزيلها ولا استردادها.

المادة الثالثة: تتولى الوحدة المالية المختصة بضربيه الأملالك المبنية التي تتبع لها المنطقة العقارية للعقار المباع إعطاء القيمة التأجيرية بناءً على إفاده بمساحته ومحفوبياته مع أسماء شاغليه من البلدية التي تتبع لها المنطقة العقارية لهذا العقار أو من القائمقامية في حال عدم وجود بلدية.

المادة الرابعة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

دـ وزير المالية
علي حسن خليل



نسخة تبلغ إلى:

- وزارة الشؤون الإجتماعية (المؤسسة العامة للإسكان).
- مديرية المالية العامة
- المديرية العامة للشؤون العقارية.